

فجوة الحبوب واستراتيجية الأمن الغذائي في العراق

د. حميد عبيد عبد

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

الخلاصة :-

إن فجوة الحبوب ومشكلة الأمن الغذائي لم تكن مشكلة نقص أو شح في الموارد المتاحة، ولا مسألة نمو سكاني متسرعاً أو عجزاً في الإمكانيات المادية. إنما هي في الدرجة الأولى مسألة فشل أو خلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال للموارد والإمكانات المتاحة، وهي جزء من مسألة التنمية الاقتصادية بأنماطها الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية.

اتضح لنا من خلال البحث إن فجوة الحبوب وعدم تحقيق الأمن الغذائي هي ليست حصيلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج الغذائي فقط، بل إلى العديد من العوامل، يأتي في مقدمتها تدني معدلات الإنتاج لمحاصيل الحبوب إجمالاً، وتدني مساحات الأراضي المزروعة، شح المياه وسوء استغلال المتاح منها وهدره. ورغم ما يعانيه العراق من مشكلة غذائية آخذة في الاتساع، فإنه يملك من المقومات والإمكانات الموضوعية ما يكفيه ليس فقط لسد حاجته من الغذاء فحسب، تحقيق فائضاً يصدره إلى العالم الخارجي. لذا نجد إن خلق ترابط بين سياسة نمو السكان، وتعديل الأنماط الاستهلاكية، وزيادة إنتاجية الدونم عبر إدارة كفاء هو السبيل لتحقيق اتجاهات صحيحة لمواجهة نقص الغذاء مستقبلاً، فضلاً على إعادة هيكلة القطاع الزراعي على أن يأخذ مركز الصدارة في إستراتيجية وسياسة الدولة من حيث التخصيصات الاستثمارية والدعم، مع خلق بيئة محفزة للاستثمار الزراعي تتصف بسهولة الإجراءات ووضوح التشريعات.

وقد أصبح جلياً إن على الحكومة أن لاتعمل فقط على تجاوز أزمات ظرفية وقصيرة المدى، وإنما مطالبة باتخاذ مواقف حاسمة وإستراتيجية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لضمان مستوى معيشة أفضل للمواطنين، تضمن توفير الاحتياجات الغذائية محلياً، والتحرر من التبعية الغذائية في عصر قد يكون فيه الغذاء احد الأسلحة الفاتكة، أو مايبدر عنه من ضغوطات سياسية واقتصادية. فما هو مصير أمه تآكل مالا تزرع! وكيف يملك قراره الاقتصادي والسياسي من هو مربوط بأمعائه قبل عنقه!

المقدمة :-

يواجه عالمنا العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص قضايا كبرى ومصيرية وعلى رأسها قضية الأمن الغذائي والأمن المائي. فمن المعلوم إن الأمن والاستقرار يرتبطان بقوة البلدان على إنتاج غذائهما، إذ لامعنا لاستقلال سياسي دون استقلال اقتصادي، وبالمقابل فلا يوجد استقلال اقتصادي لشعب لا يملك القدرة على إنتاج غذائه. تظهر الإحصاءات المتاحة عن القطاع الزراعي في العراق بأنه ظل عاجزاً طيلة العقود الماضية على تلبية الطلب المحلي من السلع الزراعية والتي تدخل في صلب الأمن الغذائي للمستهلك وبشكل خاص مجموعة الحبوب. إذ أصبح العراق منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي مستورداً رئيساً بعد أن كان ينتج ما يكفيه رغم إمكاناته المحدودة. فأخذ يعاني من فجوة غذائية تتسع باستمرار في ظل الإهمال والتهميش للقطاع الزراعي وعسكرة الاقتصاد، وفي ظل السياسات الزراعية الخاطئة، ومنها سياسة إغراق السوق بمختلف أنواع السلع والمواد الغذائية، والتي لها انعكاسات سلبية ليس على السوق فقط وإنما على المنتج أيضاً، إذ إن سياسة الإغراق التي تنتجها الدول المحنكة للغذاء من شأنها أن تضر بالمنتج الزراعي المحلي، وذلك لعدم قدرته على منافسة أسعار السلع المستوردة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الخسارة التي يتعرض لها المنتج الزراعي بشكل مستمر قد تجبره على ترك الأرض وبالتالي ترك العمل الزراعي، مما يعني ذلك زيادة عدد العاطلين عن العمل، بدليل إن عدد العاملين في الزراعة لا تزيد نسبتهم عن 13.6% من مجموع القوى العاملة في القطر لعام 2008 (4.1). فضلاً على تعرض العراق لخسارة مالية كبيرة جداً من العملات الصعبة نتيجة لاستيراد الحبوب، وهذه المبالغ تزداد باستمرار مع تزايد الطلب نتيجة لزيادة في عدد السكان أو ارتفاع أسعار الحبوب في السوق العالمية، مما يترتب عليها انخفاض التخصيصات الاستثمارية المطلوبة لعملية التنمية، وبالتالي انخفاض حصة الفرد العراقي من التنمية. كما إن العراق مقبل على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإذا لم يكن هناك دور فاعل للدولة في دعم القطاع الزراعي، فلم يكن بمقدور القطاع الزراعي مجابهة التحديات المالية والفنية والتكنولوجية والسعرية العالمية، وإن الأمن الغذائي الوطني سيكون رهينة السياسة الدولية والشركات الاحتكارية وما تمارسه من ضغوطات اقتصادية وسياسية.

منهجية الدراسة :-

اعتمد أسلوب التحليل الوصفي والكمي للبيانات المتوفرة عن المحاصيل الرئيسية في العراق (القمح، الرز، الشعير والذرة الصفراء) والمتعلقة بالإنتاج والمساحة المزروعة ومعدل الإنتاج للفترة من 1990-2010، والموازن السلعية للفترة 1998-2010.

مشكلة البحث :-

انطلقت الدراسة من مشكلة وجود فجوة من محاصيل الحبوب الرئيسية وهي جزء من الفجوة الغذائية فيها، إذ يعاني العراق من عجز غذائي يتمثل في قصور الإنتاج المحلي عن تغطية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء، وبشكل خاص محاصيل الحبوب الرئيسية وذلك نتيجة العديد من المعوقات والتحديات لعل أبرزها تدني المستوى التقني المستخدم في الإنتاج، مما انعكس سلباً على إنتاج وإنتاجية وحدة المساحة المزروعة، الهدر وسوء استخدام وإدارة الموارد الزراعية، استفحال ظاهرة التصحر وتغدق وارتفاع ملوحة التربة في المناطق المروية، تزايد الطلب على الغذاء بمعدلات مرتفعة على ضوء معدلات النمو السكاني العالية، التحسن النسبي في مستوى المعيشة والنمط الاستهلاكي الغذائي للسكان، السياسات الزراعية الخاطئة، قلة التخصيصات الاستثمارية وغياب الاستثمارات الزراعية، وان هذه المعوقات مجملها ساهمت في زيادة العجز وان معدل نمو إنتاج هذه المحاصيل غير كاف لسد حاجة السكان الغذائية، مما يؤدي بالدولة الاعتماد على الأسواق الخارجية لتأمين الاحتياجات الغذائية لهذه الحبوب، لان الغذاء في حالة عدم كفايته أو عدم توفره يشكل مشكلة ذات إبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وصحية تكون الدولة في غنى عنها.

هدف البحث يهدف البحث إلى الآتي :-

- تحليل واقع واتجاهات ونمو إنتاج واستهلاك الحبوب الرئيسية في العراق (القمح، الرز، الذرة الصفراء، الشعير).
- تحديد حجم الفجوة الغذائية لمحاصيل الحبوب الرئيسية.
- تحديد نسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج والنتائج المترتبة عليها.
- اقتراح السبل الكفيلة لمعالجة الأزمة الغذائية.

فرضية البحث :-

يوجد عجز غذائي واضح في محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق وتدني نسبة الاكتفاء الذاتي منها، وان إنتاجها لا يغطي الاحتياجات السكانية. إذا لم تعالج ضمن الإمكانيات المتاحة، فأن قدرات العراق المالية سوف تستنزف في تأمين الواردات الغذائية مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني وبالتالي تخلف التنمية الزراعية والاقتصادية في العراق.

مصادر البيانات :-

جمعت بيانات الدراسة من مصادرها الرسمية المتمثلة بمنشوراتها على مواقعها الالكترونية على الشبكة الدولية (الانترنت)

وهي:-

- منظمة الغذاء والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة (الفاو) www.fao.org
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية www.aoad.org
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء <http://cosit.gov.iq>
- وزارة الزراعة. دائرة الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة.
- البحوث والدراسات السابقة.

الإطار المفاهيمي للدراسة :-

أولاً:- مفهوم الأمن الغذائي:

تعددت تعاريف الأمن الغذائي تبعاً لتباين وجهات النظر لهذا المفهوم فقد عرفته منظمة (الفاو) [بأنه ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة، إذ يتطلب ذلك توفير إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة مادياً واقتصادياً للجميع] (11). وهناك من يعرفه بأنه [قدرة وطن أو إقليم معين على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية في الحالات الحرجة والطوارئ الاستثنائية] (6)، وهذا المفهوم يركز على مفهوم التخزين فقط وظرفية الهدف وبعض السياسات الجزئية لهذا المفهوم. وهناك من يربط بين مفهوم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، فيراه بأنه يمثل الجانب السياسي القومي من التنمية الزراعية وأهدافها لأنه يسهم في تقليص الفجوة بين الطلب والإنتاج والقصد من ذلك تقليل الاعتماد على العالم الخارجي (أي تقليص التبعية الخارجية) فيعرفه [بأنه توفير السلع الغذائية بكميات ونوعه كافية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم وبأسعار موافقة لمستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستديمة] (9) كما يمكن تمييز نوعين من الأمن الغذائي، المطلق ويعني إنتاج الغذاء داخل الدولة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي. والنسبي ويعني قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً.

ثانياً:- الفجوة الغذائية:

تعبر الفجوة الغذائية أو العجز الغذائي عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على مستوى الإنتاج المحلي (5). أو أنها مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، وتطورات الفجوة هي محصلة لتفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج مما يؤدي ذلك الى عجز في الميزان التجاري لجميع السلع الغذائية الضرورية. ويوجد نوعين من الفجوة الغذائية هما الفجوة الظاهرية والفجوة الحقيقية (13)، إذ تعبر الأولى عن مدى الكفاية الكمية لسلعة غذائية معينة أو لسلع الغذاء عموماً لمقابلة احتياجات سكان البلد، أما الفجوة الحقيقية فهي عبارة عن الفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما من الغذاء (كما ونوعاً) وبين المعايير العلمية الموصى بها من قبل المنظمات الدولية (كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو) إذ حددت (الكميات) بالغمات (والنوعية) بما يوفره الغذاء من سعرات حرارية وبروتين ودهون. فالفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما (كما ونوعاً) وبين ما حددته المعايير العالمية هو مؤشر لوضع الفجوة التغذوية.

ثالثاً:- مفهوم الاكتفاء الذاتي:

يعرف الاكتفاء الذاتي أو (الاعتماد على الذات في الغذاء) بأنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج جميع احتياجاته الغذائية محلياً (18). وهو عبارة عن النسبة المئوية لكمية الإنتاج إلى كمية الاستهلاك، وقد يأخذ في الاعتبار إمكانيات التجارة الدولية، ويعني الاستيراد من السوق الخارجية عند الحاجة، وإن مفهوم الاكتفاء الذاتي يعطي انطباعاً أكثر واقعية عن حالة الغذاء على المستوى الوطني، إذ يعكس قدرة الإنتاج على مواجهة متطلبات الاستهلاك، فهو مقياس يعتمد في حسابه على الكميات دون القيم وبذلك لا يتأثر بالأسعار وتقلباتها.

رابعاً- المخزون الاستراتيجي:

يعرف المخزون الاستراتيجي على انه (عبارة عن سلع غذائية محددة تعتبر ذات ضرورة في حياة الإنسان، يتم فيه الاحتفاظ بكميات من هذه السلع تحت إشراف الحكومة ويستخدم في حالات معينة، وتحدد كمية ونوعية هذا المخزون بظروف البلد نفسه وقراراته السياسية والفنية والاقتصادية (11).

والمخزون الإستراتيجي اليوم أصبح يشمل عدد كبير جدا من الموارد الغذائية والمياه والطاقة والمعدات ووسائل الاتصال وكذلك الأسلحة، وله أهمية كبيرة لجميع الدول والشعوب في حالة السلم وفي حالة الطوارئ، ويمكن استخدامه لإعادة التوازن إلى السوق عند المغالاة في الأسعار وعند شحة المعروض بقصد منع الاحتكار الذي يسبب الغلاء. وقد حددت منظمة الفاو حجم هذا المخزون بما يعادل 17% من حجم الاستهلاك السنوي للبلد (15).

والجدول التالي يبين حجم المخزون الإستراتيجي من المحاصيل الإستراتيجية على أساس حجم الاستهلاك في العراق لعام 2010.

جدول (1): حجم المخزون الإستراتيجي من المحاصيل الإستراتيجية على أساس حجم الاستهلاك في العراق لعام

2010 (ألف طن).

المحصول	القمح	الشعير	الرز	الذرة الصفراء
حجم المخزون المفترض	765	193.3	161.5	49.5

المصدر، حسب الاعتماد على الجدول (5).

تحليل واقع واتجاهات ومعدل النمو للإنتاج والمساحة ومعدل الإنتاج للمحاصيل الرئيسية في العراق للفترة 1990-2010.

يعد الإنتاج المحصلة النهائية للعملية الإنتاجية ويمثل المحور الرئيس في الدراسات الاقتصادية، كما يلعب دورا مهما في اقتصاديات أي بلد، لارتباطه بحياة السكان أولا ومصدرا من مصادر النشاط الاقتصادي المهمة ثانيا (14)، وخصوصا إذا كان يتعلق بمحاصيل إستراتيجية كمحاصيل الحبوب موضوع الدراسة. للاطلاع بشكل جلي على واقع الإنتاج ومعدل الإنتاج (الغلة) للمحاصيل موضوع الدراسة ارتأينا ان نستعرض ذلك من خلال الجدول (2). اذ نلاحظ التذبذب الواضح في المساحات المزروعة وكذلك الإنتاج ومعدلات الإنتاج من سنة الى أخرى، وان معدلات إنتاج الدونم لمجموعة المحاصيل المدروسة تعد واطئة جدا (مقارنة حتى بالدول المجاورة)، والذي يوضح ذلك هي معدلات الاتجاه العام المقدر لكل من المساحة والإنتاج ومعدل الإنتاج للمحاصيل المدروسة جدول (3)، فقد جاءت معدلات الاتجاه العام لمحصول القمح موجبة خلال فترة الدراسة، فعند زيادة الزمن بوحدة واحدة (سنة) فإن المساحة تزداد بمقدار 47531 دونما، ويزداد الإنتاج بمقدار 76029 طن، ومعدل الإنتاج بمقدار 0.011 كغم/دونم، وهذا المعدل لايعول عليه في عملية التنمية الزراعية ولافي سد الفجوة الغذائية لهذا المحصول الإستراتيجي. أما محصول الشعير فكان الاتجاه العام للمساحة المزروعة والإنتاج سالبة، أي إنها تتناقص سنويا وبمعدلات كبيرة وان معدل الإنتاج دون مستوى الطموح. اما محصول الرز فكانت معدلات الاتجاه العام سالبة وهي أيضا لكل من المساحة والإنتاج مما يشير إلى ان المساحة تتناقص بمقدار 13422 دونما، والإنتاج بمقدار 1705 طن سنويا، وقد يعزى ذلك بسبب شح المياه في السنوات الاخيره وتقليص المساحات المزروعة. اما محصول الذرة الصفراء على الرغم من ان الاتجاه العام كان موجبا لكل من المساحة والإنتاج ومعدل الإنتاج إلا انه يعد دون مستوى الطموح أيضا. والذي يؤكد ذلك هي معدلات النمو السنوي المركب [جدول (3)] فقد جاءت انعكاسا لمعدلات الاتجاه العام. فمحصول القمح تنمو مساحته بمعدل 1% والإنتاج بمعدل 5% ومعدل الإنتاج 4%، إلا إننا نطمح أن يكون اعلى من ذلك خلال السنوات المقبلة او حتى الاستمرار بنفس المعدل كونه يمس حياة المواطن بشكل مباشر. في حين كانت معدلات النمو السنوي المركب للشعير سالبة للمساحة والإنتاج وبمعدلات 3.1% و 1.8% على الترتيب، وموجبة لمعدل الإنتاج فقد بلغت 1.7%، كذلك الحال بالنسبة لمحصول الرز فكانت معدلات النمو السنوي للمساحة والإنتاج سالبة اذ بلغت -4% و -1.4% على الترتيب، ومعدل نمو الغلة موجبا 2.5%، ومعدلات النمو لمحصول الذرة الصفراء كانت موجبة اذ بلغت 2.1%، 2.5%، 0.5% لكل من المساحة والإنتاج والغلة على الترتيب وتعد هذه المعدلات ضعيفة جدا ولا يعول عليها في عملية التنمية مقارنة بالطلب المتزايد على هذه المحاصيل، وكوننا مقبلون على خطة خمسية طموحة ومبادرة زراعية هدفها النهوض بواقع الزراعة في العراق لان محصولي القمح والرز من المحاصيل الإستراتيجية

التي لها مساس مباشر بحياة المواطنين وعليها طلب متزايد سنويا. اما محصولي الشعير والذرة الصفراء تعد من المدخلات الأساسية في صناعة الدواجن ومشاريع الثروة الحيوانية في القطر، كونها تمثل النسبة الأكبر في عليقة الدواجن والمجترات وكذلك مشاريع تربية الأسماك.

جدول (2): مساحة وإنتاج ومعدل الإنتاج لجموعه الحبوب الرئيسة للفترة 1990-2010.

السنوات	الخنطة			الشعير			الذرة الصفراء			الرز	
	مساحة دوم	إنتاج طن	غلة كغم/ دوم	مساحة دوم	إنتاج طن	غلة كغم/ دوم	مساحة دوم	إنتاج طن	غلة كغم/ دوم	مساحة دوم	إنتاج طن
1990	3632	867	0.242	6903	1638	0.237	305	172	0.536	339	228
1991	6990	964	0.138	8977	664	0.074	470	297	0.631	385	198
1992	4809	1311	0.273	7077	1354	0.191	570	313	0.549	670	237
1993	4744	911	0.192	6333	890	0.141	358	171	0.476	519	262
1994	5077	854	0.168	5559	854	0.154	278	128	0.461	651	383
1995	5702	1091	0.191	4676	712	0.152	219	101	0.462	657	313
1996	5569	1150	0.206	4175	647	0.155	550	358	0.651	437	283
1997	5498	947	0.172	3999	429	0.107	663	410	0.618	461	274
1998	5782	1475	0.255	4186	620	0.151	885	574	0.648	605	389
1999	5951	1102	0.185	4187	283	0.068	690	368	0.534	351	218
2000	4308	1040	0.242	2306	193	0.084	304	170	0.559	17	12
2001	5218	2219	0.425	2217	713	0.322	394	232	0.588	11	5
2002	6595	2589	0.393	3862	833	0.216	736	579	0.786	216	194
2003	6855	2329	0.340	4253	860	0.202	364	236	0.648	122	81
2004	6159	1832	0.298	3829	506	0.210	740	416	0.562	352	250
2005	6411	2228	0.348	4253	754	0.177	695	401	0.578	428	309
2006	6054	2286	0.378	4104	919	0.224	658	399	0.607	503	363
2007	6280	2203	0.315	4375	748	0.171	620	384	0.620	497	393
2008	3741	1255	0.219	5395	404	0.075	490	288	0.587	339	248
2009	5050	1700	0.337	2818	502	0.178	457	238	0.522	220	173
2010	5544	2749	0.496	4027	1137	0.283	468	267	0.570	192	156
معدل											

المصدر: وزارة الزراعة، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة.

جدول (3): الاتجاه العام ومعدلات النمو السنوي المركب للمساحة والإنتاج ومعدل الإنتاج للمحاصيل الرئيسية

في العراق للفترة 1990-2010.

المحصول	المعادلة المقدرة	المساحة	الإنتاج	معدل الإنتاج
القمح	الاتجاه العام	47.531	76.020	0.011
	معدل النمو**	0.010	0.050	0.039
الشعير	الاتجاه العام	-162.977	-16.723	0.003
	معدل النمو	-0.031	-0.018	0.017
الرز	الاتجاه العام	-13.422	-1.705	0.016
	معدل النمو	-0.040	-0.014	0.025
الدرة الصفراء	الاتجاه العام	8.606	5.740	0.003
	معدل النمو	0.021	0.025	0.005

المصدر، حسب الاعتماد على الجدول (1).

$$* y = B_0 + B_1 t$$

$$** y = A e^{Bt} \Rightarrow \ln y = \ln A + Bt$$

حيث ان y = يمثل المتغير التابع (المساحة، الإنتاج، معدل الإنتاج)

$$B_1 = \text{معلمة الاتجاه العام}$$

$$B = \text{معدل النمو}$$

$$\text{معدل النمو السنوي المركب } r = \ln B - 1$$

واقع الاستهلاك والفجوة الغذائية للمحاصيل الرئيسية في العراق

يقصد بالاستهلاك في المعنى الاقتصادي استخدام السلع والخدمات الاقتصادية بقصد إشباع حاجات ورغبات الإنسان إشباعاً مباشراً (12). ويختلف استهلاك (طلب) السلع الغذائية من بلد إلى آخر حسب تعدد حاجات ورغبات الإنسان والنمط الغذائي السائد في البلد ومستوى معيشة المواطنين. وللتعرف على الاحتياجات التغذوية التي يحتاجها الفرد، وطبقاً لمقاييس منظمة الصحة العالمية، فإن الفرد يحتاج لكي يؤدي أعماله اليومية إلى ما يقارب 2385 سعرة حرارية في اليوم و 65 غراماً من البروتين وهما المعدلان المثاليان لغذاء الفرد (16).

وفي تقييم حالة الأمن الغذائي في بلد ما عادة ما يعتمد المؤشر التالي جدول (4) الذي يوضح إمدادات الطاقة الغذائية للفرد في العالم والدول المتقدم والنامية.

جدول (4): تطور إمدادات الطاقة الغذائية للفرد في العالم والدول المتقدمة والنامية للفترة 1990-2010.

سعرة حرارية/فرد/يوم			البيان
2010	1990	1970	
2900	2720	2440	العالم
3390	3350	3190	الدول المتقدمة
2770	2520	2140	الدول النامية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على شبكة المعلوماتية.

ولمعرفة اثر الحبوب على الفجوة التغذوية للفرد في حالة عدم توافرها يجب معرفة القيمة الغذائية لها. إذ تشكل الحبوب المصدر الرئيس للطاقة أو السعرات الحرارية، ومادة مألوفة في الوجبات الغذائية اليومية للفرد، وتقدر نسبة البروتين فيها بين 6.5-18%، وما بين 1-5% دهون، إذ تعد مصدراً جيداً للسعرات الحرارية 9 سعرة/غم، وتحتوي على 83% كربوهيدرات، كما إنها تعد غنية بالكالسيوم وفيتامين B. (10).

وتعد من أهم مكونات العليقة لكافة الحيوانات الداجنة والمجترات وكذلك الأسماك وذلك لكفاءتها ورخص أسعارها.

وعند استعراضنا للجدول (5) الذي يوضح الموازين السلعية لمجموعة الحبوب والمحاصيل الرئيسية في العراق للفترة 1998-2010، يتضح جلياً مدى القصور بين الإنتاج والاستهلاك المتاح، سواء لمجموعة الحبوب أو لمحصولي القمح والرز بشكل خاص. إذ نلاحظ اتساع الفجوة الغذائية، الممثلة للفرق بين الاستهلاك والإنتاج وخاصة محصول الرز، إذ أنها في تزايد مستمر، ونسبة الاكتفاء

الذاتي في تناقص مستمر، كذلك نسبة الاعتماد على الخارج في توفير هذه السلعة الضرورية، فقد بلغت الفجوة الغذائية في سنة 2010 حوالي 783 ألف طن، ونسبة الاكتفاء الذاتي 17.5% ونسبة الاعتماد على الخارج 82.5%. وهذه تعد مؤشرات خطيرة في مفهوم الأمن الغذائي، وأسعار الحبوب العالمية والتي هي في تزايد بطفرات خطيرة أيضا. إما محصول القمح فهناك تذبذب في معدلات الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد على الخارج في توفير هذه السلعة، فقد بلغت في عام 2010 بحدود 1751 ألف طن، 61%، 39% على الترتيب، وهذه النسب تعد جيدة مقارنة بالسنوات السابقة، ونأمل ان تستمر نسبة الاكتفاء الذاتي في الارتفاع في السنوات المقبلة لهذه السلعة الضرورية جدا للفرد العراقي كونها تدخل في جميع وجباته الغذائية اليومية.

وعند حساب معدلات النمو السنوي للاستهلاك، فقد كان سالبا لمجموعة الحبوب، اذ بلغ -0.1998%، وكذلك لمحصول القمح اذ بلغ -1.29%، وهذه تعد معدلات ضعيفة نتمنى ان تزداد بنسبة اكبر، اما محصول الرز فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب لاستهلاكه 15.37% ومعدل النمو هذا يعد مؤشرا خطيرا لهذا المحصول، وذلك كون اعتماده على الخارج بنسبة 82% وليس من خلال الإنتاج المحلي، مما يتطلب ذلك وقفه جديا من قبل الدولة لمعالجة هذه المشكلة.

جدول (5): الموازين السلعية لمجموعة الحبوب والمحاصيل الرئيسية في العراق للفترة 1998-2010.

(الكميات 1000 طن)

السنة	البيان	مجموعة الحبوب (جملة)	القمح	الرز	الشعير	الذرة الصفراء
1998-2002	الإنتاج	271955	1577.79	129.8	740.09	232.39
	المتاح للاستهلاك	5425.74	3996.02	201.22	740.09	232.39
	الفجوة الغذائية	-2706.19	-2418.23	71.42	0.00	0.00
	% الاكتفاء الذاتي	50.12	39.48	64.51	100.00	100.00
	% الاعتماد على الخارج	49.88	60.52	35.49	0.00	0.00
2004	الإنتاج	3329.00	1832.00	250.00	805.00	416.00
	المتاح للاستهلاك	6315.36	4384.86	683.50	805.00	416.00
	الفجوة الغذائية	-2986.36	-2552.86	-433.50	0.00	0.00
	% الاكتفاء الذاتي	52.71	41.78	36.58	100.00	100.00
	% الاعتماد على الخارج	47.29	58.22	63.42	0.00	0.00
2005	الإنتاج	3706.00	2228.00	309.00	754.00	401.00
	المتاح للاستهلاك	6676.00	4765.14	742.50	754.00	401.00
	الفجوة الغذائية	-2970.64	-2537.14	-433.50	0.00	0.00
	% الاكتفاء الذاتي	55.51	46.76	41.62	100.00	100.00
	% الاعتماد على الخارج	44.49	53.24	58.38	0.00	0.00
2006	الإنتاج	3785.00	2086.00	363.00	919.00	399.00
	المتاح للاستهلاك	7058.92	4926.42	796.50	919.00	399.00
	الفجوة الغذائية	-3273.92	-2840.42	-433.50	0.00	0.00
	% الاكتفاء الذاتي	53.62	42.34	45.50	100.00	100.00
	% الاعتماد على الخارج	46.38	57.66	54.50	0.00	0.00
2007	الإنتاج	3734.00	2203.00	393.00	748.00	384.00
	المتاح للاستهلاك	7007.92	5043.42	826.50	748.00	384.00
	الفجوة الغذائية	-3273.92	-2840.42	-433.50	0.00	0.00
	% الاكتفاء الذاتي	53.28	43.68	47.55	100.00	100.00

التوصيات:

وفقا للاستنتاجات السابقة، نرى ان سد فجوة الحبوب ومعالجة مشكلة الأمن الغذائي في العراق قد تكمن في الاتي:-

- 1- إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي على أن يأخذ مكان الصدارة في إستراتيجية وسياسة الدولة والتنمية الاقتصادية من حيث الدعم والتخصصات الاستثمارية
- 2- خلق بيئة محفزة للاستثمار في القطاع الزراعي تتصف بسهولة الإجراءات ووضوح التشريعات، وتوجيه الاستثمارات لكافة فروعها المختلفة.
- 3- وضع برنامج وطني لإدخال التكنولوجيا الحديثة (مكائن ومعدات) والتقنيات الزراعية (منظومات الري بالرش والتنقيط) ونشرها لعموم القطر والتدريب والتأهيل عليها.
- 4- إتباع الأساليب العلمية في الزراعة من خلال إشراف مراكز البحوث ودوائر الإرشاد الزراعي ودعمها من قبل الدولة.
- 5- توجيه الأبحاث الزراعية نحو المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، وتطبيق نتائج البحوث العلمية في الميدان العلمي ووضعها في متناول المزارعين.
- 6- تطوير وإنشاء شبكات الري النظامية وقنوات الري المبطنة لتقليل الفاقد من المياه أثناء النقل الذي تصل نسبته 50% في اغلب المناطق الزراعية.
- 7- التوسع في مشاريع الزراعة الرائدة والزراعة التكميلية باستخدام منظومات الري بالرش في المناطق الديمة خاصة لمحاصيل الحبوب.
- 8- دعم وحماية المنتج المحلي وخاصة المحاصيل الإستراتيجية لتشجيع المزارعين على زراعتها.
- 9- مكافحة سياسة الإغراق والتهريب، وإعفاء الواردات للإغراض الزراعية.
- 10- تقديم قروض للمزارعين بأسم قروض الإنتاج وإعفاؤها من الفوائد على ان تستخدم لإغراضها الإنتاجية.
- 11- توفير مستلزمات الإنتاج المحسنة (بذور، أسمده، مبيدات) وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات لإنتاجها ضمن مواصفات تحددها وزارة الزراعة.
- 12- تشجيع القطاع الخاص على إقامة مزارع نموذجية متكاملة (إنتاج نباتي وإنتاج حيواني).
- 13- وضع برنامج وطني لإدارة المراعي الطبيعية وضرورة الحد من انحسارها.
- 14- وضع برنامج وطني لإدارة التصحر، واستصلاح الأراضي الزراعية.
- 15- خلق أسواق جديدة وتحديث النظام التسويقي والوظائف التسويقية بما يتلاءم والتطور التقني في العالم.

المصادر :-

1- الجنابي، حسن، 2010، الأمن الغذائي في العراق معجزة أم سياسة ذكية، الشرق الأوسط، العدد 11613، شبكة المعلوماتية (الانترنت).

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، القطاع الزراعي، جدول 7، ص 51.

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1998، التقرير السنوي للتنمية الزراعية، ص 172.

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، العمالة في الوطن العربي

ملحق 10/2.

5- احمد، عبد الغفور إبراهيمي 476م، 1999، الأمن الغذائي العربي ومتطلباته المستقبلية، ط، اليرموك، ص 15.

6- دياب، مغاوري، 2007، الأمن الغذائي العربي والموارد المائية، شبكة المعلوماتية الدولية. Pdf.

7- زعتر، علاء الدين، 2008، مشكلة الأمن الغذائي العربي وآفاق حلها، الجمهورية العربية السورية نموذجاً،

شبكة المعلوماتية العالمية، الناشر حادي الركب.

8- عبد، حميد عبيد، 2007، دراسة اقتصادية تحليلية لواقع القطاع الزراعي في العراق (الإنتاج والغذاء)، مجلة

أبحاث عراقية، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد 1، ص 139-189.

9- مدحت القرشي، 2007، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان.

10- مضحي، عبد الله علي، باسم حازم جاسم، احمد محمود فارس، 2012، الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي

لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الأقطار العربية للمدة 2005-2015، مجلة العلوم الزراعية

العراقية، (1)43، ص 130-146.

11- منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، 2005، بيان لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة

والثلاثون، روما، موقع المنظمة على شبكة المعلوماتية الدولية.

12- هاشم، إسماعيل محمد، 1976، التحليل الكلي والدورات التجارية، دار الجامعات المصرية، ص 119.

13- Brown, M. E, Funk, c.c, 2008, Food Security under climate change Science,

319(5863), P. 580.



